Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

منهم في كتابه ، واما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف فيها احد ، فلا يهولنك ارجاف المرجفين ، وزعم الزاعمين ان في الصحيحين احاديث غير صحيحة (١) .

ويبدو من تتبع آراء المحدثين والفقهاء في الصحيح للبخاري ان اكثرهم يرجحه على صحيح مسلم ، وانهما معا اصح المؤلفات في الحديث والذين يفضلونه على جميع الصحاح ، بين من بلغ بهم الغلو الى تصحيح جميع مروياته ، وبين من ضعف قسما من احاديثه تفرد هو ببعضها ، واشترك معه مسلم في اثنين وثلاثين حديثا ، كما نص على ذلك في مقدمة فتح الباري ص ٨١ وبالاضافة الى ذلك فقد تناول جماعة من المحدثين رجال البخاري ، واتهموا عددا كبيرا منهم بما يوحي بضعفهم وعدم جواز الاعتماد على مروياتهم ، ومع ذلك فلم تتزعزع ثقة الجمهور فيه ، وبالغوا في تقديسه والدفاع عنه حتى خرجوا عن المألوف والمعقول ، وقد حدد المقدسي موقفهم منه بقوله : « كل من روى عنه البخاري فقد جاز القنطرة » اي يصبح فوق الشبهات والاحتمالات .

والواقع الذي لا يجوز التنكر له هو ان البخاري في اختياره لتلك المرويات التي دونها في صحيحه ، والتي نظر اليها الجمهور وكأنها من وحي السماء يمكن ان تتلمس له المعذرة بالنسبة لمن لم يكن أمره واضحا من حيث دينه وسيرته ، فلا بد له والحال هذه من البحث عن حال الراوي والرجوع الى المصادر التي تبحث عن أحوال الرجال وتاريخهم حتى اذا تبين له انه مستوف للشروط من حيث العدالة والاستقامة وجب الرجوع الى متن الحديث من حيث موافقته للكتاب ومخالفته له واشتماله على العلل والقرائن وغير ذلك مما يؤكد صحته ، او يمنع من الاعتماد عليه ، وقد اختلفت آراء المحدثين في ذلك اشد الاختلاف ، فالمعروف عن مالك

(١) الباحث الحثيث ص ٣٥ .